

تحليل أثر الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة قياسية لحالة العراق للمدة 1980-2021

Analysis of the impact of public spending on GDP - an econometric study of the case of Iraq for the period (1980-2021)

م.د. جعفر عبد الأمير عزيز الحسيني

Jaafar Abdul Amir Aziz Al-Hussein

jaafar.abd@uowa.edu.iq

جامعة وارث الانبياء / كلية العلوم الاسلامية

قسم العلوم المالية والمصرفية الاسلامي

University of Warith Al-Anbiyaa / College of Islamic Sciences

Department of Islamic Banking and Financial Sciences

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الإنفاق الجاري، الإنفاق الاستثماري، الناتج المحلي الإجمالي.

Keywords: Public Spending, Current Spending, Investment Spending, Gross Domestic Product.

المستخلص:

تركز البحث حول دراسة طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1980-2021)، ومحاولة معرفة اتجاهاتها ومحدداتها. وانطلق البحث من فرضية مفادها أن الناتج هو دالة في الانفاق العام، ولأجل اختبار هذه الفرضية تم اعتماد الأسلوب الوصفي والذي يستند على المنهج الاستقرائي، كما تم استخدام الأنموذج القياسي "ARDL" لغرض قياس العلاقة المبحوثة كمياً. ومن بين التحديات التي واجهها الباحث صعوبة الحصول على البيانات، لاسيما تلك التي تزامنت مع ظروف العراق الاستثنائية. وكانت أبرز الاستنتاجات أنه ليس بالضرورة أن يكون الناتج دالة في الانفاق العام، بل هنالك عدد من العوامل المؤثرة تحديد نوع هذه العلاقة، كما تبين أن زيادة الناتج الحالي وحدة واحدة تؤدي إلى انكماشه بعد ثلاثة اعوام بمقدار (-0.279)، وتبين أيضاً أن طبيعة تأثير الانفاق العام على الناتج تعتمد وبدرجة كبيرة على كفاءته. وفي الأجل الطويل ظهر أن زيادة الانفاق الجاري في العراق لها تأثير معنوي موجب على الناتج، في حين أن التغير في الانفاق الاستثماري ليس له تأثير معنوي فيه.

Abstract:

The research focused on studying the type of relationship between public spending and gross domestic product in Iraq for the period (1980-2021), and trying to know its trends and determinants. The research started from the hypothesis that output is a function of public spending. In order to test this hypothesis, the descriptive method was adopted, which is based on the inductive approach. The standard "ARDL" model was also used for the purpose of measuring the researched relationship quantitatively. Among the challenges the researcher faced was the difficulty of obtaining data, especially

those that coincided with Iraq's exceptional circumstances. The most prominent conclusions were that the domestic product does not necessarily have to be a function of public spending, but rather there are a number of factors that influence determining the type of this relationship. It was also shown that increasing the current output by one unit leads to its contraction after three years by an amount of (-0.279). It was also shown that the nature of the impact of public spending on output depends to a large extent on its efficiency. In the long run, it appeared that the increase in current spending in Iraq has a positive moral effect on output, while the change in investment spending has no moral effect on it.

1. المقدمة:

يعد الانفاق العام من أبرز أدوات السياسة المالية، والتي يمكن أن يمارس تأثيره في الاقتصاد الكلي على عدد من الأصعدة، كنمو الناتج والاستقرار الاقتصادي وتصحيح مسار التنمية وإصلاح الاختلالات الهيكلية. ومن حيث المدى الزمني، يمكن أن توضع سياسة الانفاق العام لتحقيق أهداف قصيرة الأجل القصير، كالتأثير على حجم الطلب الكلي لمعالجة الركود، أو لأهداف متوسطة الأجل، من قبيل تقديم الدعم المالي لتشجيع نشاطات اقتصادية معينة وتنميتها، أو لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأجل كاستهداف تنويع مصادر الدخل. أما من حيث طبيعة الأهداف، قد يأخذ الانفاق العام بعداً اجتماعياً كالعدالة في التوزيع ودعم الشرائح الهشة في المجتمع، أو اقتصادياً، كتحسين مستوى الأداء الاقتصادي أو سياسياً، كأن يتم توجيهه لتحقيق مكاسب سياسية. وبغض النظر عن طبيعة الانفاق العام وأهدافه، فقد شهدت أهميته - كأداة فعالة في السياسة المالية - تصاعداً مضطرباً، وذلك مع زيادة نموه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان، المتقدمة منها والنامية، إلا أن طبيعة علاقة هذا الانفاق بالناتج المحلي الإجمالي لا تزال غامضة إلى حد ما. فقد اختلف كل من "فاجنر" و"كينز" في تحديد أي المتغيرين هو المستقل في هذه العلاقة وأيهما التابع، ومع تناول الكثير من الدراسات والبحوث حول العالم لهذا الموضوع، كانت النتائج متضاربة في كثير من الأحيان، إذ لم يتم وصف طبيعة هذه العلاقة أو اتجاهها بشكل محدد، الأمر الذي دفع الباحث إلى اختيار هذا الموضوع في محاولة لفهم طبيعة هذه العلاقة، والوقوف على أسباب تباين النتائج، مستعيناً في ذلك بالأدوات الكمية القياسية.

2. منهجية البحث:

- أ. 2 - 1. مشكلة البحث: وجود نوع من الغموض في طبيعة العلاقة بين كل من الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي واتجاهها، إذ أن للإنفاق العام تأثيرات متباينة على الناتج المحلي الإجمالي من ظرف إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، لذا يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي: ماهي طبيعة العلاقة بين كل من الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، وما هو اتجاهها، وما هي العوامل التي المحددة لها؟
- ب. 2 - 2. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونه محاولة لفهم العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، والعوامل المؤثرة بها، لما لهذه العلاقة من أهمية متزايدة، لاسيما في الاقتصادات النامية، ومما يعزز هذه الأهمية هو الاتجاه المتصاعد لحجم الانفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ج. 2 - 3. أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:
 - ت. دراسة الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي.

ث. تحليل واقع الانفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي للمدة (1980-2021)
ج. محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين كل من الانفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي في العراق، والعوامل المؤثرة بها، باستخدام أنموذج الابطاء التلقائي الموزع ARDL.
2-4. فرضية البحث: تفترض الدراسة أن النتائج المحلي الإجمالي هو دالة في الانفاق العام، أي أنها تفترض وجود علاقة إيجابية بين كل من الانفاق العام – بشقيه الجاري والاستثماري - والنتائج المحلي الإجمالي في العراق، ويستند هذا الافتراض على أساس أن الانفاق العام في العراق يعد من الروافد الرئيسة للنتائج المحلي الإجمالي، سواءً بشكل مباشر من خلال توليد دخول جديدة، أم بشكل غير مباشر من خلال توفير الخدمات العامة، أو بفعل أثر المضاعف.
2-5. منهج البحث: تم اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين الانفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي، والذي يستند على المنهج الاستقرائي. كما تم استخدام الأنموذج القياسي "الابطاء التلقائي الموزع ARDL" لغرض تحديد العلاقة المبحوثة كمياً.
2-6. حدود البحث: تشتمل حدود البحث على الآتي:-
الحدود الزمانية: (1980-2021)، الحدود المكانية: اقتصاد العراق.
2-7. خطة البحث: لغرض تحقيق هدف البحث، والتحقق من صحة الفرضية من عدمها، تم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول تم تخصيصه لبيان الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، في حين تم تخصيص القسم الثاني لدراسة الواقع الحالي لهذه المتغيرات في العراق خلال مدة الدراسة وتحليله، أما القسم الثالث، فقد تم تخصيصه لقياس وتحليل أثر الانفاق العام على النتائج المحلي الإجمالي خلال المدة المذكورة.

3. الإطار النظري للإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي: Theoretical Framework

1-3. الانفاق العام: Public Spending

1-3-1. مفهوم الانفاق العام: Concept of Public Spending النفقة العامة هي مبلغ نقدي، يقوم بإنفاقه شخص عام لغرض النفع العام، أي أن مفهوم النفقة العامة يتحقق بتوفر ثلاثة عناصر، أن يكون الانفاق نقدياً، من شخص عام، لتحقيق منفعة عامة. والانفاق الحكومي العام يتحقق عندما تقوم الحكومة بإنفاق مبالغ نقدية، إذ لا تعد الوسائل العينية غير النقدية من قبيل النفقات العامة حتى لو كانت لإشباع حاجات عامة (أندراوس، 2010، صفحة 99)، وأن يكون الإنفاق بهدف تقديم السلع والخدمات وإنشاء المشروعات الاستثمارية الحكومية ذات المنفعة العامة. أما السياسة الإنفاقية فهي برنامج الإنفاق الحكومي الذي يقوم على طبيعة الدور الذي تتبناه في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والذي تسعى من خلاله إلى تحقيق أهداف معينة (ناشد، 2006، الصفحات 27-28). ويعدّ هدف المنفعة العامة من العناصر التي تتحدد بعدد من الاعتبارات، تكون فيها الاعتبارات الاجتماعية والسياسية مقدمة على الاعتبارات الاقتصادية والمالية في أحيان كثيرة، وقد يخصص قدر كبير من الإنفاق الحكومي لمدفوعات التحويلات بدلاً من توفير المنافع العامة، والعديد من هذه التحويلات تتم استجابة لجماعات الضغط السياسي التي تسعى إلى الحصول على إعانات لا تعود بالنفع على الجمهور. (Backhaus & Richard, 2005, p. 174). وتشير النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونفقات الفرد إلى حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد المحلي، وتعكس قرارات الحكومة السياسية بهذا الشأن دورها في تقديم الخدمات وإعادة توزيع الدخل. ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من التباين في هذه النسب بين البلدان المختلفة يُظهر اختلاف الأساليب المتبعة في تقديم السلع والخدمات العامة، وتقديم الدعم الاجتماعي، ولا يُظهر بالضرورة الاختلافات الحقيقية في قيمة الموارد المالية المنفقة. فمثلاً عندما تتبع الحكومة سياسة

تقديم الدعم عن طريق الإعفاءات الضريبية بدلاً من الإنفاق المباشر، فمن الطبيعي أن تكون عند ذلك نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن حجم النفقات العامة لا تعكس كفاءة أداء الحكومة أو إنتاجيتها (OECD, 2011, p. 64).

2.1-3. الانفاق العام الجاري والاستثماري، Current & Investment Spending

بحسب المعايير الاقتصادية، يمكن تقسيم الانفاق العام إلى قسمين رئيسيين، هما الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري (العيسى و قطف، 2006، صفحة 300).

• الانفاق العام الجاري: Public Current Spending

ويطلق عليها أيضاً الإنفاق الاستهلاكي أو التشغيلي، كالرواتب والأجور وشراء السلع والخدمات العامة، كذلك المتعلقة بالصحة أو التعليم أو الدفاع... الخ، ويتصف هذا الانفاق بالتكرار، ولا يترتب عليه زيادة في رؤوس الأموال الإنتاجية، بل تكون وظيفته الرئيسية تسيير المرافق العامة.

• الانفاق العام الاستثماري: Public Investment Spending

ويطلق عليه أيضاً الإنفاق الرأسمالي، لمساهمة في تكوين رأس المال الثابت، ويشتمل على الانفاق الاستثماري المباشر، كإقامة المشاريع الصناعية والزراعية، والانفاق الاستثماري غير المباشر، كالإنفاق على البنى التحتية.

2-3. الناتج المحلي الإجمالي (GDP): Gross Domestic Product

1-2-3. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: Concept of (GDP)

الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس المعياري للأداء الاقتصادي، فهو يقيس القيمة النقدية الاجمالية للسلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها داخل الحدود الجغرافية لبلد معين خلال مدة معينة، تكون عادةً سنة. ويعدّ أحد الابتكارات الكبرى للقرن العشرين، إذ أنه يتيح أمام صانعي السياسات الفرصة لتقييم الأداء الاقتصادي وتحديد ما إذا كان الاقتصاد يواجه حالة انكماش أو توسع، أو أنه يشهد ركوداً أو تضخم. (سامويلسون و نوردهاوس، 2006، صفحة 451). ومن الجدير بالذكر أن نظام الحسابات القومية منذ أربعينات القرن الماضي قد شهد عدد من التحديثات، اعتباراً تاريخ انطلاقه بصيغته الحديثة واتخاذ الصفة الدولية عام 1947، وقيام المكتب الإحصائي في الأمم المتحدة بنشره عام 1953، ومن ثم تعديله عام 1968، ولغاية إصدار هذا النظام بشكله المطور عام 1993. (Weerasekara, 2021, pp. 4-6).

2.2.3. طرق احتساب GDP Calculation Methods

يمكن احتساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي في إطار ما يسمى "نظام الحسابات القومية System of National Accounts SNA" بثلاث طرق رئيسية، ينتج عن جميعها القيمة ذاتها (السلمان و البكر، 2016، الصفحات 7-11):

• فأما أن يتم احتسابها من خلال قيمة المبالغ النقدية التي تتفق على السلع والخدمات النهائية، سواء كانت استهلاكية أم إنتاجية، ويطلق عليها طريقة الإنفاق Expenditure Method.

• أو عن طريق احتساب العوائد المستحقة لمالكي عناصر الإنتاج المشاركة في النشاط الاقتصادي، ويطلق عليها طريقة الدخل Income Method.

• أو عن طريق احتساب إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي، ويطلق عليها طريقة الدخل Output Method. ويمكن أن يُقيّم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (Current Price) السائدة في سنة الانتاج دون الأخذ بالاعتبار أثر التضخم، مما قد يوهم بارتفاع

مستوى الأنشطة الاقتصادية دون أن يكون ذلك قد تحقق بالفعل، ويطلق عليه حينئذ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (*Nominal GDP*). في حين يمكن استبعاد أثر التضخم عن طريق تقييم الناتج بأسعار سنة يتم اختيارها كسنة أساس، وهي غير سنة الإنتاج، ولتحقيق ذلك يتم استخدام معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني (*GDP Deflator*)، وهو رقم قياسي، ولا يشير إلى معنى اقتصادي، لكنه مفيد لمقارنة مستوى الأسعار عبر الزمن لاستخراج القيمة الحقيقية للناتج، والذي يطلق عليه عندئذ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*Real GDP*)، ويكون مقيم بالأسعار الثابتة (*Constant Price*). (Andolfatto, 2005, pp. 6-11) 3

3.3. العلاقة الجدلية بين الانفاق العام وGDP، Controversial Relationship تعد العديد من المنافع العامة، بشكل أو آخر، مدخلات رئيسة في نشاطات القطاع الخاص، فهي بالمجمل تندرج ضمن متطلبات النمو الاقتصادي، لكن من الممكن أن يكون التأثير الإجمالي لها ذا نتيجة سلبية، وذلك بقدر الموارد التي توجهها الحكومة للاستهلاك بدلاً عن المدخرات والنمو اللاحق للقطاع الخاص، كما يمكن أن يكون التأثير الإجمالي لهذه المنافع العامة إيجابياً، بعدّها شروطاً رئيسة وضرورية لنجاح القطاع الخاص وتحقيق النمو. وبحسب الخبير الاقتصادي والتخصص بإدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي *Jack Diamond* فإن "العلاقة بين الانفاق العام والنمو لازالت تعاني نوعاً من الغموض، وأن الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثون هي متضاربة في كثير من الأحيان، ومن المؤسف أن تعقيد المشاكل التي تواجهها البحوث التجريبية في هذا المجال يتفاقم بسبب عدم معرفتنا الكاملة بعملية النمو ومحددات التوسع الاقتصادي" (Diamond, 1990, pp. 34-35).

3.3.1. طبيعة العلاقة في الاقتصادات الإنتاجية، Productive Economies في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان هناك اعتقاد على نطاق واسع في العديد من بلدان العالم المتقدم، بالحاجة إلى توسيع الإنفاق العام، وقد استند هذا الاعتقاد إلى وجهة نظر مفادها أن التوسع في التدخل الحكومي يعد خياراً راجحاً، إن لم يكن السبيل الوحيد، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، ولكن منذ سبعينيات القرن الماضي تزايدت الشكوك حول صحة هذا الرأي. ولم تكن هذه الشكوك المتزايدة معينة بشأن كفاءة الإنفاق العام فحسب، بل تولد اعتقاد متنامٍ أيضاً بالآثار الجانبية الضارة المترتبة على تمويل هذا الإنفاق. إذ يعتقد البعض أن الإنفاق العام، بغض النظر عن كونه جارٍ أو استثماري، فهو من شأنه أن يتسبب بتأثيرات ضارة على الأداء الاقتصادي، ويبررون هذا الاعتقاد بافتقار الأداء الحكومي إلى دافع الربح والمنافسة، الأمر الذي يجعل الأداء الحكومي أقل كفاءة من الأداء الخاص، وبالتالي فإن أي توسع في الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تباطؤ النمو في الاقتصاد ككل. كما أن نقل الموارد من القطاع الخاص إلى الحكومة قد يتسبب بتباطؤ في تراكم رأس المال البشري والمادي للقطاع الخاص، ووتيرة الابتكار لديه. في المقابل هناك من يؤيد مشاركة القطاع العام بدرجات متفاوتة، ويرفضون التسليم بكفاءة القطاع الخاص، ويشيرون إلى قدرة الشركات الكبيرة الخاصة على تحييد قوى السوق، وبذهب "البنويون" على وجه الخصوص إلى أبعد من ذلك باعتقادهم أن النمو الاقتصادي في أغلب البلدان النامية مرهون بتدخل الحكومة، لاسيما تدخلها لإزالة العوائق التي تعترض النمو الاقتصادي. وفي البلدان المتقدمة، كان هناك ما يشير إلى أن الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير كان له تأثيرات إيجابية مهمة على بقية الاقتصاد، فقد أدى إلى تعزيز النمو في مجال الصناعات المتقدمة تكنولوجياً، وكذلك في مجال التقنيات الزراعية الجديدة وأصناف البذور، وما إلى ذلك، والتي كانت في كثير من الأحيان نتاجاً لبرامج الإنفاق الحكومية.

2.3.3. طبيعة العلاقة في الاقتصادات الريعية، Rentier Economies

في العادة يكون قرار التصرف بالإيرادات الريعية مقتصرًا على المؤسسة الحكومية، مما يفرض هيكلًا مختلفًا للمالية العامة، ويضاعف من أهمية البرنامج الحكومي في تحديد الموقف من سياسة الانفاق العام، وتتزايد الشكوك بخصوص الحجم الأمثل لدور القطاع العام، ووجهته، وطبيعة الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها، فضلاً عن مستوى الكفاءة. وينبغي أن يؤخذ بالاعتبار هنا قدرة هذا الانفاق في التأثير على المصادر الرئيسة لنمو الناتج، المتمثلة بالنمو في تكوين رأس المال المادي والبشري والتحسينات التقنية والتغيير في كفاءة استخدام الموارد. فضلاً عما ذهب إليه قانون فاجنر، فإن الطبيعة الريعية للاقتصاد تساعد في استدراج الحكومات للتوسع بالإنفاق العام بعيداً عن الاعتبارات الاقتصادية، ومما ساعد أيضاً على اعتماد البلدان الريعية سياسات الإنفاق العام المتزايد باستمرار هو الاعتقاد بأن عملية بناء هيكل اقتصادي جديد، وتعزيز النمو الأسرع هي خطوة مهمة للغاية، ولا يمكن تركها للقطاع الخاص الناشئ في كثير من الأحيان. الأنفاق الحكومي الجاري، لاسيما في مجال التعليم أو الصحة أو الأمن... الخ، وبالرغم من كونه يعدّ في أحيان كثيرة استهلاكاً، فإن تأثيره المحتمل على النمو - لاسيما على المدى الطويل - يتضمن زيادة تكوين رأس المال البشري وتعزيز إنتاجية القوى العاملة. مع ذلك فإن الشكوك حول مدى كفاءة هذا الانفاق تتركز في طبيعة مكوناته، ومدى قدرة هذا الانفاق في التأثير لرفع مستوى الأداء الاقتصادي وتوفير بيئة العمل الملائمة، إذ لا يتوفر القدر الكافي من الحوافز الذي يجعل من الانفاق العام منتجاً. وتتعرض هذه الشكوك عندما تكون موازنة البنود هي المعتمدة بدلاً عن موازنة البرامج والأداء، وفي ظل غياب الشفافية والعمل المؤسسي، وضعف الجهات الرقابية، فإن فرص الهدر والفساد المالي تكون متاحة على نطاق واسع. علاوة على ذلك، يمكن أن تشكل السياسات النقدية والتجارية محددات مهمة لقدرة الانفاق الجاري في التأثير على النمو الاقتصادي، فقد تكون سبباً في قيادة هذا التأثير نحو زيادة الاستيرادات على حساب المنتجات المحلية، وبالتالي تثبيط النشاطات الإنتاجية المحلية بدلاً من المساهمة في تفعيل أثر المضاعف وزيادة معدلات النمو. في حين يتركز الجدل حول الانفاق الاستثماري على تأثيراته المباشرة وغير المباشرة، فضلاً عن موضوع الكفاءة، وهل ينبغي للحكومة أن تقوم بالاستثمار، أم أنها تستثمر بما يعزز الإنتاجية للقطاع الخاص؟ فقد تتسبب المشاركة الواسعة للحكومة في النشاط الاقتصادي بمزاحمة القطاع الخاص الأكثر كفاءة، وقد يؤدي ذلك إلى تثبيط النمو في الاقتصاد ككل. في المقابل تتضاءل المخاوف من أن يؤدي الانفاق الحكومي إلى التباطؤ في تراكم رأس المال البشري والمادي، إذ ليس بالضرورة أن يكون التوسع في الانفاق العام عن طريق نقل الموارد من القطاع الخاص إلى الحكومة، وذلك بسبب الهيكل المالي الريعي الذي يعتمد بالدرجة الأساس على الإيرادات الريعية في تمويل الموازنة وليس الضرائب. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن التأثير الإيجابي الأكثر وضوحاً هو مساهمة الإنفاق الاستثماري الحكومي في رأس المال المادي، إلا أن هذا التأثير الإيجابي لن يحدث أيضاً إلا إذا تم توظيف رأس المال هذا بشكل منتج، وبما يسهم في إيجاد قاعدة إنتاجية حقيقية، حتى وإن كانت هناك زيادة صافية في رأس المال المادي. وقد اقترح البعض أن يقوم القطاع العام بتعزيز النمو في البلدان الأقل نمواً من خلال زيادة نفقات العمليات والصيانة لضمان استخدام أفضل للقدرة الإنتاجية المتوفرة فعلاً، بدلاً من التركيز فقط على زيادة القدرة الإنتاجية من خلال الإنفاق الرأسمالي (Heller & Diamond, 1990, pp. 31-32).

4. واقع الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في العراق: Reality of Expenditure & GDP
تم احتساب معدل النمو المركب Compound Growth Rate باستخدام الصيغة الآتية:

$$CGR_t = \left(\frac{P_{tB}}{P_{tA}} \right)^{\frac{1}{n}} - 1$$

حيث أن: CGR_t = معدل النمو المركب. P_{tB} = القيمة نهاية المدة. P_{tA} = القيمة بداية المدة. n = عدد سنوات المدة.

4.1. تحليل واقع الانفاق العام والنتائج المحلي الاجمالي للمدة 1980-1990.

يوضح الجدول (1)، وكذلك الشكلين (1) و(2)، تطور متغيرات الدراسة خلال المدة 1980-1990، والتي شهدت الحرب العراقية الإيرانية منذ بداية هذه المدة ولغاية 1988.

ففي حقل الانفاق العام يمكن ملاحظة معدلات النمو المتذبذب، والذي يمكن تفسيره بتأثيرات الحرب وتداعياتها، وكان الانفاق العام الاستثماري الأكثر تأثراً، بسبب إلغاء الخطة الخمسية الطموحة التي كانت معدة للنصف الثاني من عقد السبعينات، فقد سجل معدل النمو المركب للانفاق العام الاستثماري خلال المدة المذكورة مستويات سالبة بواقع (-10.17%)، والذي انعكس على مستوى الانفاق الكلي، فكان بواقع (-2.05%)، في حين حقق الانفاق الجاري معدلات نمو مركب موجبة بواقع (2.14%)، وذلك نظراً لتوجيه التخصيصات الاستثمارية الهائلة التي كانت معدة للخطة المذكورة للمجهود الحربي. وعند إمعان النظر بالتذبذبات الحاصلة خلال المدة المشار إليها، يمكن ملاحظة تحقق زيادات مطلقة في الانفاق الحكومي في بداية المدة، وتحديد في الأعوام (1980، 1981، 1982) بواقع (21,280.32)، (43,611.26)، (51,215.26) مليار دينار بالأسعار الثابتة على التوالي، ويعزى ذلك إلى وجود الوفرة المالية خلال الأعوام المذكورة من ناحية، وأيضاً للانفاق السخي على الحرب المبني على الاعتقاد بإمكانية حسمها بأمد قريب، لكن تبدد هذا الاعتقاد، وتراجع الوضع المالي الناجم عن استنزاف الموارد المالية المتاحة، وانخفاض إيرادات النفط إلى (23%) من مستواها في عام 1980، وقرار سوريا بتعليق أنبوب بانياس الناقل للنفط العراقي عبر أراضيها (بندر و كاظم، 2018، صفحة 11)، كل ذلك كان من الأسباب التي أدت إلى تباطؤ معدلات نمو الانفاق العام في الأعوام اللاحقة. لذا يمكن ملاحظة معدلات النمو السالبة في الانفاق العام خلال الأعوام الثلاث (1983، 1984، 1985)، بواقع (-26.73%)، (-24.47%)، (-2.91%) على التوالي، واستمرت معدلات النمو على هذا النحو من التذبذب مع تفوق نسبي للانفاق الجاري على حساب الاستثماري حتى عام 1988، وهو العام الذي وضعت فيه الحرب أوزارها، لكن في العامين التاليين (1989، 1990)، انخفض الانفاق الحكومي بشكل ملحوظ، سجل فيهما الانفاق الكلي معدلات نمو سالبة، بواقع (-0.0381) و(-0.4140) على التوالي، وذلك نظراً لانخفاض الانفاق العسكري، وكما يظهر في نفس الجدول المذكور، وكذلك في الشكل (2).

جدول (1) الاتفاق العام والناتج المحلي الاجمالي للعراق بالأسعار الثابتة للمدة 1990-1980 (مليار دينار).

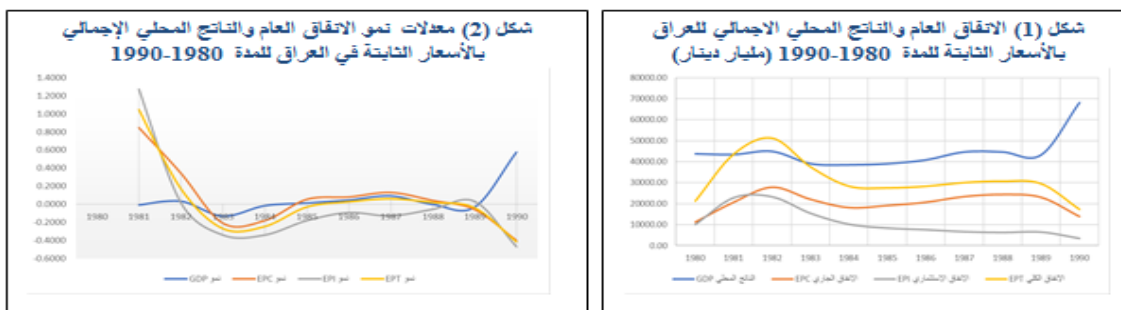
Date	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الاتفاق الجاري EPC	الاتفاق الاستثماري EPI	الاتفاق الكلي EPT	معدل نمو GDP	معدل نمو EPC	معدل نمو EPI	معدل نمو EPT
1980	43761.32	11215.94	10064.38	21280.32				
1981	43442.42	20716.40	22894.86	43611.26	-0.0073	0.8470	1.2748	1.0494
1982	44934.22	27869.42	23345.85	51215.26	0.0343	0.3453	0.0197	0.1744
1983	39059.83	22090.88	15437.00	37527.89	-0.1307	-0.2073	-0.3388	-0.2673
1984	38479.70	18143.84	10202.44	28346.28	-0.0149	-0.1787	-0.3391	-0.2447
1985	39039.15	19147.95	8373.82	27521.77	0.0145	0.0553	-0.1792	-0.0291
1986	40853.53	20705.59	7609.15	28314.74	0.0465	0.0813	-0.0913	0.0288
1987	44655.07	23416.00	6642.44	30058.44	0.0931	0.1309	-0.1270	0.0616
1988	44646.57	24423.02	6279.22	30702.24	-0.0002	0.0430	-0.0547	0.0214
1989	43254.25	23043.05	6489.86	29532.91	-0.0312	-0.0565	0.0335	-0.0381
1990	68262.91	13862.16	3444.48	17306.64	0.5782	-0.3984	-0.4693	-0.4140
المدة					معدل النمو المركب			
1980-1990					4.55%	2.14%	-10.17%	-2.05%

المصدر: (1) البنك الدولي للإتشاء والتعمير، <https://data.worldbank.org/indicator>

(2) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة: <https://cbi.iq/static>

(3) وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة. <https://www.cosit.gov.iq>

أما في حقل الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من استقراره النسبي، فقد سجل الناتج - بشكل عام - خلال المدة المذكورة معدل نمو مركب موجب، بواقع (4.55%)، ويعزى ذلك لنجاح العراق بإيجاد منافذ بديلة لتصدير النفط، وحصول العمليات العسكرية خارج ارض العراق، والذي ساعد في تقليل تأثيرات الحرب على النشاط الاقتصادي المحلي. وبالرغم من ذلك، فقد سجل الناتج المحلي معدلات نمو سالبة في بعض الأعوام، لاسيما في عام 1983، وذلك بواقع (-13.07%)، كما انخفض معدل نمو الناتج إلى مستويات سلبية ملحوظة أيضاً في العامين (1984، 1989)، بواقع (-1.49%) و (-3.12%)، على التوالي، وذلك لتعبئة نسبة مهمة من الموارد الاقتصادية - لاسيما البشرية - في النشاطات العسكرية، والحد من قدرة الاقتصاد على توليد قيمة مضافة، لذلك يمكن ملاحظة الزيادة الواضحة المتحققة في معدل نمو الناتج عام 1990 بعد انتهاء الحرب وعودة الوحدات الاقتصادية لمزاولة نشاطاتها الاقتصادية. ومن خلال متابعة التغيرات الحاصلة في معدلات نمو الناتج، وكذلك الانفاق العام خلال المدة 1990-1980، يمكن ملاحظة وجود اتساق نسبي فيما بينها لمعظم أعوام المدة المذكورة، إذ يظهر بوضوح أن المعدلات السالبة في نمو الناتج المحلي قد تزامنت مع معدلات النمو السالبة في كل من الانفاق العام الكلي والجاري، في حين كان الاتجاه المغاير للإنفاق الاستثماري ناتجاً عن الظروف الاستثنائية للحرب، مما يؤثر ذلك على إمكانية وجود علاقة سببية طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وذلك الانفاق، لاسيما في ظل العمل بالنهج الاشتراكي، والمشاركة الواسعة للدولة في النشاط الاقتصادي. في المقابل يمكن ملاحظة الارتفاع الحاد للناتج المحلي الإجمالي عام 1990، والذي تزامن مع الانخفاض الحاد في الانفاق الحكومي العام بشكل عام، مما يشكك في الاستنتاج السابق، ويعطي انطباعاً بعدم وجود علاقة جوهرية فيما بينها، وربما يمكن تفسير ذلك بفعل تغير مكونات الانفاق العام خلال المدة المشار إليها آنفاً.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

2.4. تحليل واقع الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي للمدة 1991-2000، الجدول (2)، وكذلك الأشكال (3) و (4) و (5)، يوضحان التطورات التي طرأت على متغيرات الدراسة خلال المدة 1991-2000، والتي كانت قد شهدت فرض الحظر الاقتصادي الشامل على العراق بحسب قرار مجلي الأمن الدولي (661) في 1990 (UN. Security Council, 1990, p. 19)، ولمدة ثلاثة عشر عام. من الجدول المذكور يمكن ملاحظة التراجع الحاصل في الانفاق الحكومي بشكل عام خلال المدة المشار إليها، فقد كانت معدلات النمو المركب لكل من الإنفاق الجاري والاستثماري والكلي بواقع (-13.04%)، (-3.47%)، (-11.56%) على التوالي، في حين حقق الناتج نمواً ايجابياً ملحوظاً خلال المدة ذاتها، وقد كان لأثر المضاعف دوراً في رفع قيمة الناتج، وذلك نظراً لعدد من العوامل، منها ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك واقتراابه من الواحد الصحيح، وسرعة دوران النقود، وحصر دورة الدخل في الداخل، ويبدو ذلك جلياً من خلال ملاحظة الفجوة المتعاضمة بين منحني الناتج ومنحنيات الافاق العام، وكما يظهر في الشكل (4)، كما يمكن ملاحظة ذلك أيضاً من خلال معدل النمو المركب والذي بلغ (5.36%) للمدة المذكورة، كما في الجدول (2). وإذا ما تم التركيز على تفاصيل تلك التطورات، يمكن ملاحظة تسجيل معدلات نمو سلبية في الانفاق الجاري لكل أعوام المدة المشار إليها، ما خلا عام 1998، وبنسبة أقل عام 1999. فقد شهد الانفاق الجاري بالأسعار الثابتة تناقصاً متواصلاً خلال الأعوام (من 1991 إلى 1994)، إذ انخفض من مستوى (9049.45) مليار دينار عام 1991 إلى (2141.73) مليار دينار عام 1997، ويعزى ذلك إلى شحة الإيرادات المالية العامة بسبب الحظر الاقتصادي ومنع العراق من تصدير النفط، لكنه حقق بعد ذلك ارتفاعاً ملحوظاً لسنة واحدة، وبالتحديد عام 1998، ليبلغ حجم الانفاق الجاري نحو (3930.49) مليار دينار، إلا أنه عاد ليوصل التذبذب وبمعدلات سلبية على الأغلب إلى نهاية المدة. وقد جاء الارتفاع الاستثنائي في الانفاق الجاري عام 1998 بعد عامين من توقيع العراق مذكرة التفاهم (356) عام 1996 لتنفيذ قرار مجلس الأمن (986) في 1995 الخاص ببرنامج النفط مقابل الغذاء (Security Council, 1995, pp. 1-5)، والذي تم تطبيقه بالفعل عام 1997. أما الانفاق الاستثماري فقد كان له واقعاً مغايراً، إذ يبدو جلياً ارتفاع حجم الانفاق الاستثماري خلال العامين 1992 و 1993، بواقع [(1980.90) و (2490.53)] مليار دينار على التوالي، وبمعدل نمو (85.81%) و (25.73%) على التوالي أيضاً، بعد أن كان بواقع (1066.07) مليار دينار عام 1991، ويعزى هذا الارتفاع إلى تركيز الحكومة على إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتوجيه نسبة مهمة من الموارد المتاحة لهذا الغرض. لكنه أخذ بالتناقص التدريجي خلال الأعوام 1994، 1995، 1996، في إشارة إلى شح الموارد المالية

خلال تلك الأعوام، لكن الأعوام الثلاثة التي تلتها قد شهدت معدلات نمو إيجابية بسبب التحسن المالي الذي جاء نتيجة تطبيق المذكرة المشار إليها.

جدول (2) الاتفاقيات العام والناتج المحلي الاجمالي للعراق بالأسعار الثابتة للمدة 1991-2000 (مليار دينار)

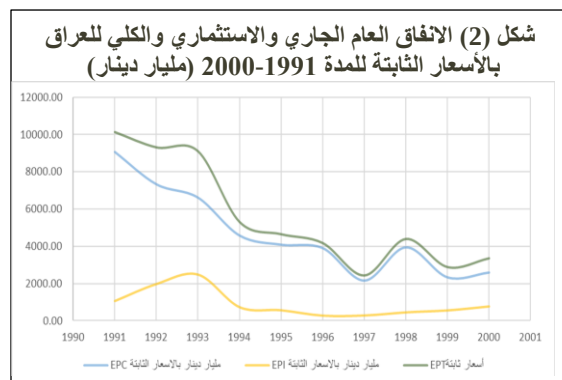
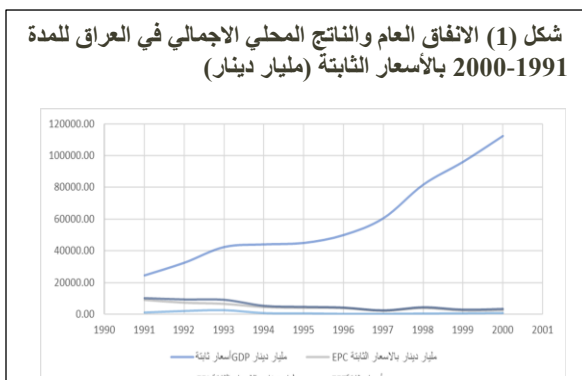
Date	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الاتفاق الجاري EPC	الاتفاق الاستثماري EPI	الاتفاق الكلي EPT	معدل نمو GDP	معدل نمو EPC	معدل نمو EPI	معدل نمو EPT
1991	24542.49	9049.45	1066.07	10115.52	-64.05%	-34.72%	-69.05%	-41.55%
1992	32541.43	7315.21	1980.90	9296.11	32.59%	-19.16%	85.81%	-8.10%
1993	42398.18	6598.70	2490.53	9089.23	30.29%	-9.79%	25.73%	-2.23%
1994	44032.43	4560.15	735.50	5295.65	3.85%	-30.89%	-70.47%	-41.74%
1995	44965.93	4068.72	570.49	4639.21	2.12%	-10.78%	-22.44%	-12.40%
1996	49921.52	3886.43	279.83	4166.26	11.02%	-4.48%	-50.95%	-10.19%
1997	60523.82	2141.73	287.55	2429.28	21.24%	-44.89%	2.76%	-41.69%
1998	81620.67	3930.49	456.56	4387.05	34.86%	83.52%	58.78%	80.59%
1999	95971.44	2315.72	562.40	2878.12	17.58%	-41.08%	23.18%	-34.40%
2000	112211.40	2573.59	775.52	3349.11	16.92%	11.14%	37.90%	16.36%
معدل النمو المركب								
2000-1991					5.36%	-13.04%	-3.47%	-11.56%

المصدر: (1) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، <https://data.worldbank.org/indicator>

(2) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة: <https://cbi.iq/static>

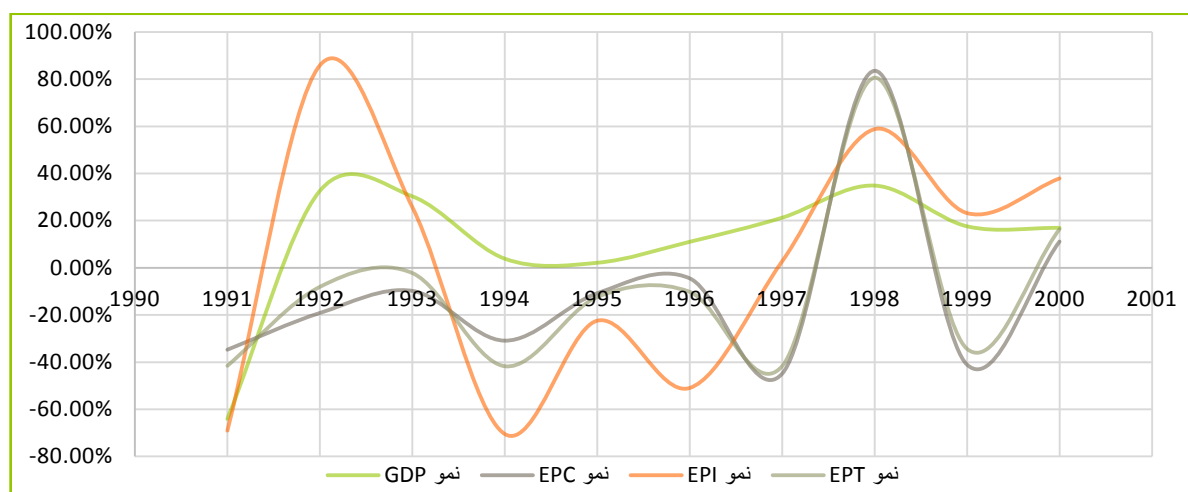
(3) وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة. <https://www.cosit.gov.iq>

أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد حقق معدلات نمو إيجابية طول المدة المشار إليها، فقد نما بمعدل (32.59%)، و (30.29%) بواقع [(32541.43) (42398.18)] مليار دينار في العامين 1991، 1992 على التوالي. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى قيام الحكومة بتخصيص نسبة مهمة من الاتفاقيات العام إلى الأفراد دون مقابل وبصورة نفقات تحويلية من خلال دعم البطاقة التموينية والوقود والمزارعين والذي أدى بدوره إلى زيادة الطلب الكلي. يقابل ذلك - في جانب العرض - محدودية الطاقة الإنتاجية المحلية وغياب المنتجات المستوردة في أسواق العراق أدى إلى تركيز الطلب على المنتجات المحلية، مما شجع الوحدات الإنتاجية المحلية على إدامة خطوط الإنتاج، ومواجهة مشكلة الافتقار للمواد الأولية وقطع الغيار باللجوء إلى عمليات تدوير المواد وتحوير الآلات وتصنيع بعض قطع الغيار، فضلاً عن الاستفادة من خزين الأعوام السابقة. بينما في العامين 1994، 1995 تباطأت معدلات نمو الناتج إلى (3.85%) (2.12%) على التوالي، مما يشير إلى تفاقم مشكلة الندرة في مستلزمات الإنتاج كمحدد لعملية التوسع في النشاط الاقتصادي. لكن توقيع العراق على مذكرة التفاهم الخاصة ببرنامج النفط مقابل الغذاء عام 1996 شكل انعطافه على صعيد حركة الأسواق المحلية وتوقعات المستثمرين المستقبلية، مما انعكس بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وسجل معدلات نمو عالية، كانت ذروتها عام 1998، إذ بلغ معدل النمو فيها (34.86%)، بواقع (81620.67) مليار دينار، ثم إلى (17.58%) و (16.92%) بواقع [(95971.44) و (112211.40)] مليار دينار في العامين 1999-2000 على التوالي، ويشكل ارتفاع حجم انتاج النفط عامل رئيس في رفع معدلات النمو، إذ ارتفع حجم الإنتاج السنوي في نهاية المدة نحو (952) مليون برميل (المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2003، صفحة 18).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2)

شكل (3) معدلات نمو الانفاق العام والنتائج في العراق للمدة (1991-2000)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2)

3.4. تحليل واقع الانفاق العام والنتائج المحلي الاجمالي للمدة 2001-2010، الجدول (3)، وكذلك الشككين (6) و(7)، يوضحان التطورات التي طرأت على متغيرات الدراسة خلال المدة 2001-2010، والتي شهدت عدد من التغيرات على الصعيد المالي والاقتصادي، كالاحتلال الأمريكي للعراق في 2003، وتخفيف القيود الاقتصادية الدولية المفروضة عليه، واستئناف تصدير النفط، واعتماد نظام السوق منهجاً اقتصادياً للبلاد بحسب المادة (25) من دستور العراق الدائم بدلاً عن النظام الاشتراكي. ومن خلال ملاحظة معدلات النمو المركب للمدة المذكورة يظهر جلياً الاتجاه التوسعي في الانفاق العام بمستويات بلغت (32.73%)، (29.10%)، (31.79%) بالأسعار الثابتة لكل من الانفاق الجاري والاستثماري والكلي بحسب الترتيب، كما بلغ معدل النمو المركب للنتائج المحلي الإجمالي لنفس المدة (1.68%). وعند إمعان النظر في الجدول والشككين المشار إليهما آنفاً، يلاحظ ارتفاع الانفاق العام بالأسعار الثابتة في العام 2001 وبمعدلات نمو بلغت (60.11%)، (106.30%)، (70.81%) لكل من

الانفاق الجاري والاستثماري والكلّي، وبواقع [(4120.56)، (1599.89)، (5720.45)] مليار دينار على التوالي. في حين أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما خلال السنة المذكورة بمعدل (1.76%)، بواقع (114187.98) مليار دينار بالأسعار الثابتة، ومن الواضح أنه أقل بكثير من مستويات النمو في الانفاق العام. أما في عام 2002 فيمكن ملاحظة اتساع الفجوة بين كل من الانفاق العام والناتج المحلي، ففي حين حقق كل من الانفاق العام الجاري والاستثماري والكلّي نمواً إيجابياً بمعدلات (9.26%)، (133.99%)، (44.15%) على التوالي، يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل نمواً سالباً بمعدل (-8.20%)، مما يؤثر على أن الانفاق العام قد اشتمل على مكونات غير منتجة، لاسيما أن العراق حينها كان يزرع تحت ضغوط سياسية وأمنية، والتي دفعت الحكومة إلى التركيز على الجوانب الأمنية والعسكرية، وإعطائها الأولوية في التخصيصات المالية والانفاق. وعند إمعان النظر في الجدول والشكلين المشار إليهما آنفاً، يلاحظ ارتفاع الانفاق العام بالأسعار الثابتة في العام 2001 وبمعدلات نمو بلغت (60.11%)، (106.30%)، (70.81%) لكل من الانفاق الجاري والاستثماري والكلّي، وبواقع [(4120.56)، (1599.89)، (5720.45)] مليار دينار على التوالي. في حين أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما خلال السنة المذكورة بمعدل (1.76%)، بواقع (114187.98) مليار دينار بالأسعار الثابتة، ومن الواضح أنه أقل بكثير من مستويات النمو في الانفاق العام. أما في عام 2002 فيمكن ملاحظة اتساع الفجوة بين كل من الانفاق العام والناتج المحلي، ففي حين حقق كل من الانفاق العام الجاري والاستثماري والكلّي نمواً إيجابياً بمعدلات (9.26%)، (133.99%)، (44.15%) على التوالي، يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل نمواً سالباً بمعدل (-8.20%)، مما يؤثر على أن الانفاق العام قد اشتمل على مكونات غير منتجة، لاسيما أن العراق حينها كان يزرع تحت ضغوط سياسية وأمنية، والتي دفعت الحكومة إلى التركيز على الجوانب الأمنية والعسكرية، وإعطائها الأولوية في التخصيصات المالية والانفاق. أما في عام 2003، فقد انخفض كل من الانفاق العام الجاري والاستثماري والكلّي بالأسعار الثابتة انخفاضاً حاداً بمعدل (-11.06%) و(-88.11%) و(-46.04%)، وبواقع [(4449.40)، (444.94)، (4004.46)] مليار دينار على التوالي. وقد رافق هذا الانخفاض في الانفاق العام انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي للعام المذكور بمعدل (-36.66%)، وبواقع (66398.92) مليار دينار بالأسعار الثابتة. ويفسر ذلك بانخفاض الإنتاج السنوي للنفط إلى (317.9) مليون برميل، بعد أن كانت (591) في عام 2002 (المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2003، صفحة 18)، وبالاحتلال الأمريكي للعراق في هذا العام، وما أفرزه من تداعيات أمنية ومالية واقتصادية، وتدمير للبنى التحتية، وما إلى ذلك. لكن بعد عام 2003، وبالتحديد في عام 2004، ارتفع كل من الانفاق العام الجاري والاستثماري والكلّي بالأسعار الثابتة بمعدلات هائلة، إذ بلغت نحو (1290.35%)، (1196.23%)، (1280.94%)، وبواقع [(55676.10)، (5767.45)، (61443.55)] مليار دينار على التوالي، ويشير ذلك إلى الدور الاقتصادي الكبير للدولة بالرغم من تبنيها الرسمي للنهج الاقتصادي الحر، ومما ساعد الحكومة في اتباع سياسة مالية توسعية هو استئناف العراق تصدير النفط، وتخفيف القيود الاقتصادية الدولية المفروضة عليه. وفي نفس العام حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة معدل نمو مرتفع بلغ (53.38%)، بواقع (101843.86) مليار دينار، وهو دون مستوى النمو في الانفاق وبفارق كبير، ويعزى ذلك إلى أن الانفاق الجاري قد تسرب إلى الأسواق الخارجية بعد قرارات حكومة الائتلاف المؤقتة (12) و(38) عام 2003، و(54) عام 2004، بقيادة الحاكم العسكري الأمريكي "بول بريمر" تعليق الرسوم الجمركية، وإزالة جميع الحواجز

أمام حركة التجارة الخارجية (جريدة الوقائع العراقية، 2004)، الأمر الذي جعل السلع المستوردة تستحوذ على نسبة هامة من الدخل المتولدة عن الانفاق العام، وبالتالي تحجيم أثر المضاعف وقدرته على خلق دخول جديدة، وعلى إنعاش النشاط الانتاجي المحلي. وهناك ما يشير إلى أن الانفاق العام الاستثماري لم يكن منتجاً، وأن أثره على الناتج المحلي الإجمالي كان ضعيفاً، وذلك بسبب طبيعة المكونات التي خصص لها، إذ لم تؤخذ بالاعتبار الحاجات الفعلية والملحة لبنية اقتصاد العراق الإنتاجية والتي أفرزتها ظروف الحظر الاقتصادي الشامل. أما في الأعوام الثلاثة اللاحقة (2005، 2006، 2007) فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً في حجم الانفاق العام، وتذبذبت معدلات نموه فيها بين القيم المتدنية والسالبة، كما سجل الناتج المحلي الإجمالي في تلك الأعوام معدلات نمو متدنية أيضاً، ويعزى ذلك إلى تردي الوضع الأمني، والذي تسبب في تقييد عمل الحكومة، وشل حركة النشاطات الاقتصادية العامة والخاصة على حد سواء. لكن هذه المعدلات أخذت بالتحسن خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من المدة المشار إليها آنفاً، لاسيما عام 2009، إذ بلغت معدلات نمو كل من الانفاق الجاري والاستثماري والكلية خلالها (37.45%)، (36.91%)، (37.34%) وبواقع [50176.78)، (12495.75)، (62672.53)] مليار دينار على التوالي، ويعود ذلك إلى الاستقرار الأمني النسبي، وكذلك إلى الوفرة المالية، لكن في نفس الوقت يلاحظ أن هذا الارتفاع في حجم الانفاق العام لم ينعكس على حجم الناتج، فقد سجل الأخير معدلات نمو متواضعة، وتحديداً في عام 2009، والتي بلغ خلاله معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة (3.38%)، بواقع (124702.85) مليار دينار. ومن بين الإجراءات الحكومية غير المدروسة التي تسببت في خفض فاعلية الانفاق العام في التأثير الإيجابي على معدل نمو الناتج هو مضاعفة رواتب وأجور العاملين لدى الحكومة خلال المدة المذكورة عشرات المرات دون الأخذ بالاعتبار تداعيات ذلك على القدرة التنافسية الدولية للقطاعات المحلية، وكذلك على العملية التنموية برمتها، وبالتالي معدلات النمو المذكورة تشير إلى أن هذا الانفاق لم يكن منتجاً، ويؤشر على وجود خلل في توزيع هذا الانفاق، وفشله في رفع معدلات نمو الناتج، وتحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام.

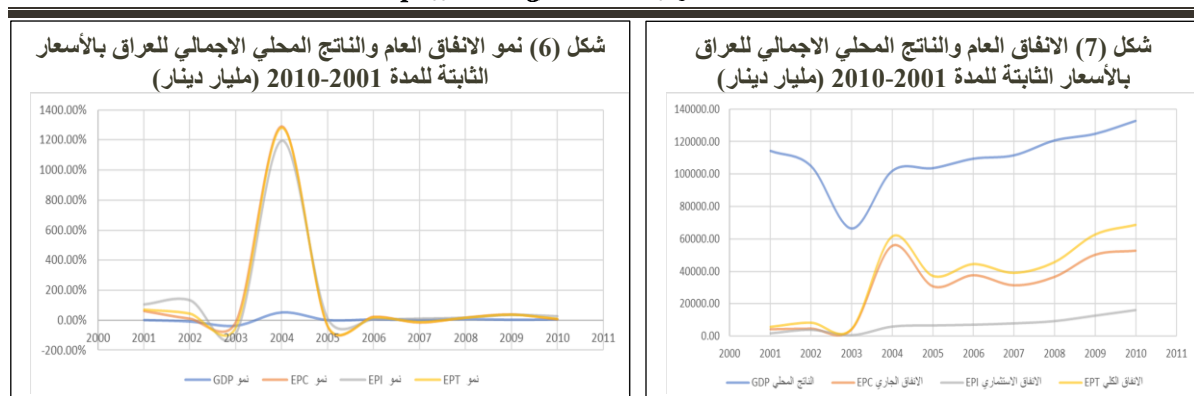
جدول (3) الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي للعراق بالأسعار الثابتة للمدة 2001-2010 (مليار دينار)

Date	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الانفاق الجاري EPC	الانفاق الاستثماري EPI	الانفاق الكلي EPT	معدل نمو GDP	معدل نمو EPC	معدل نمو EPI	معدل نمو EPT
2001	114187.98	4120.56	1599.89	5720.45	1.76%	60.11%	106.30%	70.81%
2002	104826.32	4502.27	3743.53	8245.80	-8.20%	9.26%	133.99%	44.15%
2003	66398.92	4004.46	444.94	4449.40	-36.66%	-11.06%	-88.11%	-46.04%
2004	101843.86	55676.10	5767.45	61443.55	53.38%	1290.35%	1196.23%	1280.94%
2005	103546.58	30702.19	6438.10	37140.29	1.67%	-44.86%	11.63%	-39.55%
2006	109393.13	37513.07	6898.22	44411.29	5.65%	22.18%	7.15%	19.58%
2007	111455.81	31308.19	7723.04	39031.23	1.89%	-16.54%	11.96%	-12.11%
2008	120626.52	36506.66	9126.67	45633.33	8.23%	16.60%	18.17%	16.91%
2009	124702.85	50176.78	12495.75	62672.53	3.38%	37.45%	36.91%	37.34%
2010	132687.03	52686.06	15942.30	68628.36	6.40%	5.00%	27.58%	9.50%
المدة					معدل النمو المركب			
2010-2001					1.68%	32.73%	29.10%	31.79%

المصدر: (1) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، <https://data.worldbank.org/indicator>

(2) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة: <https://cbi.iq/static>

(3) وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة. <https://www.cosit.gov.iq>



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3)

4.4. تحليل واقع الانفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي للمدة 2011-2021، الجدول (4)،
وكذلك الشككين (8) و(9)، يوضحان التطورات التي طرأت على متغيرات الدراسة خلال المدة 2011-2021، إذ أن كل من الانفاق الجاري والانفاق الكلي والنتائج المحلي الإجمالي قد سجل معدلات نمو مركب إيجابي بواقع (3.04%)، (0.66%)، (3.36%) على التوالي، في حين كان النمو المركب للإنفاق الاستثماري بواقع (-7.78%)، مما يشير إلى تناقص الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري خلال المدة المذكورة، إذ يلاحظ أن الانفاق العام كان مكرساً لصالح الإنفاق الجاري. ففي عام 2011 بلغت نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الكلي (69%)، بواقع (43728.24) مليار دينار، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (72%) في عام 2012، بواقع (48469.90) مليار دينار بالأسعار الثابتة. ونظراً لوزنه النسبي الكبير فإن معدل نمو الإنفاق الجاري لهذا العام قد فاق معدل النمو في الإنفاق الكلي بفارق كبير، إذ بلغ معدل نمو الإنفاق الجاري نحو (10.84%)، مقابل (5.94%) للإنفاق الكلي، أي ما يقرب من الضعف، في حين سجل الإنفاق الاستثماري لنفس العام نمواً سالباً بمعدل (-4.92%). ويشير ذلك إلى اعتماد الحكومة التيسير المالي الربيعي ذو الطبيعة الاستهلاكية لمواجهة المشاكل الهيكلية الملحة التي يعاني منها الاقتصاد الكلي في العراق، ومنها مواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة، وتداعياتها الأمنية والسياسية والاجتماعية عن طريق التشغيل الحكومي في وظائف مختلفة، تهدف بالأساس إلى توليد قنوات توزيع لإيصال عوائد الربيع النفطي إلى الأفراد بشكل مباشر، مع إغفال معيار الإنتاجية والقدرة على توليد قيمة مضافة. وفي العامين 2013 و2014، وبأسعار الثابتة، انخفض معدل نمو الإنفاق الجاري في العام الأول إلى (3.92%)، بواقع (50367.75) مليار دينار، ثم ارتفع في العام الثاني إلى (15.73%)، في حين معدل نمو الإنفاق الاستثماري في العام الأول قد ارتفع إلى (37.60%)، لكنه انخفض في العام الثاني إلى (-36.45%)، بواقع (58290.56) مليار دينار. أما النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد نما خلال العامين المذكورين بمعدل (7.63%)، (0.20%)، بواقع [(174990.64) و(175335.40)] مليار دينار على التوالي. هذه التقلبات الحادة في حجم الإنفاق ومكوناته، يكشف عن افتقار السياسة المالية المتبعة للرؤية المستقبلية والخطط الاستراتيجية اللازمة لرفع فاعلية الإنفاق العام. فضلاً عن ذلك، فقد شهد النصف الثاني من عام 2014 انهيار أسعار النفط العالمية، والذي تسبب في خفض إيرادات الموازنة العامة بنسبة مهمة، وجاء ذلك بالتزامن مع حصول الانهيار الأمني في بعض المحافظات، وسيطرة الجماعات الإرهابية المتشددة عليها، الأمر الذي انعكس على واقع الإنفاق المالي للأعوام اللاحقة، كما أنه تسبب أيضاً في تراجع معدل النمو في الناتج خلال العام 2014 إلى (0.20%)، وبواقع (175335.40) مليار دينار بالأسعار الثابتة. ومن الملاحظ أن العام 2015، ونتيجة لما شهده العراق

من أحداث عام 2014، قد انخفض الانفاق الكلي بالأسعار الثابتة، مسجلاً نمواً سالباً بمعدل (-11.12%)، وبواقع (66396.46) مليار دينار وجاء ذلك نتيجة لانخفاض عوائد النفط، ووصول معدل سعر البيرميل إلى (44.7) دولار (دائرة الاحصاء والأبحاث، 2016، صفحة 4)، والانفاق الجاري، الذي شكل نسبة (74%) من الانفاق الكلي في العام المذكور، قد تراجع بشدة، إذ سجل الانفاق الجاري نمواً سالباً بمعدل (-16.13%)، بواقع (48886.91) مليار دينار، في حين أن الإنفاق الاستثماري، الذي حقق نمواً (6.68%)، لم يتجاوز وزنه النسبي (26%) من الانفاق الكلي. أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد شهد تحسناً خلال العام 2015، إذ نما بمعدل (4.72%)، بواقع (183616.25) مليار دينار. أما في العام 2016، فقد حقق كل من الانفاق الجاري والكلي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بمعدل (11.06%)، (7.17%)، بواقع [(16863.18) و(71157.01)] مليار دينار على التوالي. ولغرض تغطية موارد الانفاق المتزايدة على الجانب الأمني، وكذلك تعويض النقص الحاصل في الإيرادات النفطية، تم السحب من الاحتياطي النقدي للبنك المركزي العراقي للمساعدة في تمويل الموازنة العامة. أما حجم الانفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة فقد تراجع بمعدل (-3.69%)، وبواقع (54293.83) مليار دينار. كما أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد واصل ارتفاعه ليسجل معدل نمو (13.79%) وبواقع (208932.11) مليار دينار. وفي العامين (2017، 2018)، استمر الانفاق العام - بشقيه الجاري والاستثماري - بتسجيل معدلات نمو متدنية أو سالبة، متأثرة بتداعيات الحرب على الإرهاب وانخفاض عوائد النفط، ففي عام 2017 انخفض حجم كل من الانفاق الجاري والاستثماري بالأسعار الثابتة إلى [(54622.46)، (15236.29)] مليار دينار، بمعدل نمو (0.61%)، (-9.65%) على التوالي. كما انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (205130.07)، وبمعدل (-1.82%). وفي العام 2018، وبالرغم من إعلان النصر على الإرهاب في أواخر عام 2017، واصل حجم الانفاق العام بالأسعار الثابتة تراجعاً إلى مستوى [(52494.79)، (10819.64)]، (63314.44) مليار دينار، بمعدلات نمو (-3.90%)، (-28.99%)، (-9.37%) لكل من الانفاق الجاري والاستثماري والكلي على التوالي. في حين شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تحسناً طفيفاً، إذ ارتفع إلى (210532.89) مليار دينار، وبمعدل نمو (2.63%).

جدول (4) الانفاق لعام والناتج المحلي الإجمالي للعراق بالأسعار الثابتة للفترة 2010-2021

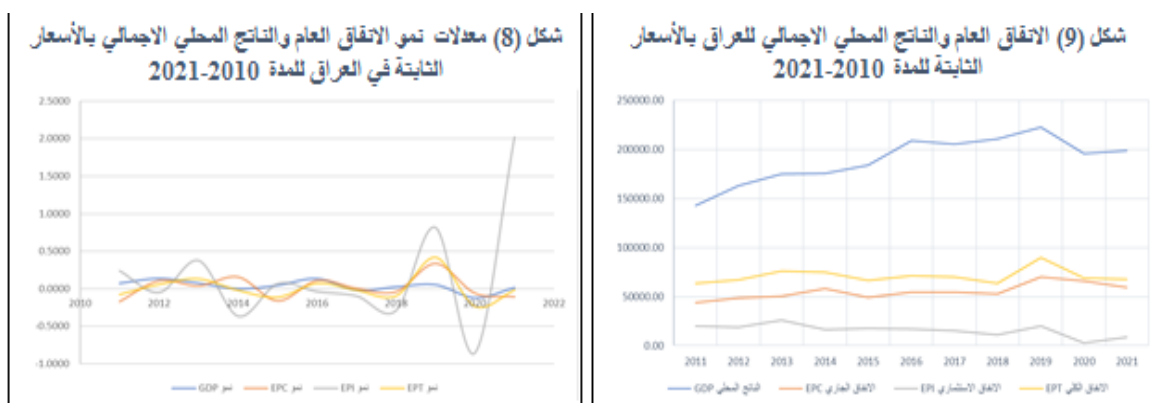
Date	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الانفاق الجاري EPC	الانفاق الاستثماري EPI	الانفاق الكلي EPT	معدل نمو GDP	معدل نمو EPC	معدل نمو EPI	معدل نمو EPT
2011	142700.22	43728.24	19741.98	63470.21	7.55%	-17.00%	23.83%	-7.52%
2012	162587.53	48469.90	18771.13	67241.03	13.94%	10.84%	-4.92%	5.94%
2013	174990.64	50367.75	25828.29	76196.03	7.63%	3.92%	37.60%	13.32%
2014	175335.40	58290.56	16412.73	74703.29	0.20%	15.73%	-36.45%	-1.96%
2015	183616.25	48886.91	17509.55	66396.46	4.72%	-16.13%	6.68%	-11.12%
2016	208932.11	54293.83	16863.18	71157.01	13.79%	11.06%	-3.69%	7.17%
2017	205130.07	54622.46	15236.29	69858.75	-1.82%	0.61%	-9.65%	-1.82%
2018	210532.89	52494.79	10819.64	63314.44	2.63%	-3.90%	-28.99%	-9.37%
2019	222141.23	70224.87	19645.53	89870.40	5.51%	33.77%	81.57%	41.94%
2020	195402.55	66027.86	2907.46	68935.32	-12.04%	-5.98%	-85.20%	-23.29%
2021	198496.54	59009.04	8781.29	67790.33	1.58%	-10.63%	202.03%	-1.66%
المدة					معدل النمو المركب			
2021-2010					3.36%	3.04%	-7.78%	0.66%

المصدر: (1) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، <https://data.worldbank.org/indicator>

(2) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة: <https://cbi.iq/static>

(3) وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة. <https://www.cosit.gov.iq>

وفي عام 2019 يلاحظ أن حجم الانفاق العام بالأسعار الثابتة - الجاري والاستثماري والكلي - قد ارتفع بشكل واضح إلى [(70224.87)، (19645.53)، (89870.40)] مليار دولار، وبمعدلات نمو (33.77%)، (81.57%)، (41.94%) على التوالي. كما أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد ارتفع إلى (222141.23) مليار دولار، بمعدل نمو (5.51%)، ويعزى ذلك إلى التعافي التدريجي للاقتصاد بصورة عامة، وتحسن أداء بعض القطاعات غير النفطية، لاسيما قطاع الزراعة (دائرة الإحصاء والأبحاث، 2020، صفحة 9). لكن في عام 2020 شهد تراجعاً ملموساً في الانفاق العام، فبالأسعار الثابتة قد انخفض الانفاق الكلي إلى (68935.32) مليار دينار، بمعدل نمو سالب (-). (23.29%)، إذ تراجع كل من الانفاق الجاري والاستثماري إلى [(66027.86) و (2907.46)] مليار دينار، بمعدل نمو سالب (-5.98%) و (-85.20%) على التوالي. كما أن هذا العام قد شهد تراجعاً في الأداء الاقتصادي أيضاً، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (195402.55) مليار دينار، مسجلاً معدل نمو سالب (-12.04%)، ويعود السبب في ذلك إلى عدد من العوامل، من أبرزها انخفاض المعدل اليومي لصادرات العراق النفطية [من (4) إلى (3.5)] مليون برميل/يوم، وذلك التزاماً بمقررات منظمة (OPEC+)، كما أن متوسط سعر برميل النفط قد انخفض إلى (40.69) دولار/برميل، بعد أن كان عند (60.38) دولار/برميل في عام 2019، علاوة على ذلك، تسببت جائحة كورونا بركود عميق، وأفرزت نتائج سلبية واضحة على النشاط الاقتصادي بشكل عام (دائرة الإحصاء والأبحاث، 2021، الصفحات 12-16). أما عام 2021، فقد شهد خروج العراق من الركود العميق الناجم عن الجائحة بشكل تدريجي، كما أن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط من [(40.59) إلى (68.39)] دولار/برميل قد ساعد في تحسين وضع العراق المالي، وكان الانفاق العام بالأسعار الثابتة لكل من الانفاق الجاري والاستثماري والكلي عند مستوى [(59009.04)، (8781.29)، (67790.33)] مليار دينار، وبمعدل نمو (-10.63%) و (202.03%) و (-1.66%) على التوالي. وكانت التداعيات التي تسببت بها جائحة كورونا، سواء على الصعيد المحلي، أم على الصعيد العالمي، قد فرضت على حكومة العراق إعطاء أهمية نسبية أكبر في التخصيصات المالية لأبواب الدعم والإعانات، وذلك كإجراءات طارئة لمواجهة الارتفاعات الجوهرية في الأسعار العالمية للسلع، والتخفيف من تأثيرها على الفئات الهشة في المجتمع، لاسيما مع توسع العراق في الاعتماد لسد الفجوة الغذائية على الاستيراد بأكثر من نصف حاجاته للغذاء. أما الناتج، فقد أبدا تحسناً ملموساً، إذ ارتفع بالأسعار الثابتة إلى نحو (198496.54) مليار دولار وبمعدل نمو (1.58%)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة للناتج من دون النفط بنسبة (7.8%) بسبب نمو عدد من النشاطات التحويلية (دائرة الإحصاء والأبحاث، 2022، صفحة 18)، فضلاً عن زيادة عوائد النفط.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3)

5. توصيف الأنموذج القياسي:

تستند فرضية الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي هو دالة في الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري. فإذا كانت متغيرات الأنموذج هي كالآتي:

GDP_t = الناتج المحلي الإجمالي.

EPC_t = الانفاق الجاري.

EPI_t = الناتج الانفاق الاستثماري.

فإن العلاقة سوف تتخذ الصيغة الآتية:

$$GDP_t = F(EPC_t, EPI_t, \dots) \quad (1)$$

كما أن الأنموذج بحسب فرضية البحث يمكن أن يتخذ الشكل الآتي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 EPC_t + \beta_2 EPI_t + \mu \quad (2)$$

حيث أن:

b_0 = الحد الثابت.

b = معاملات المتغيرات المستقلة، عندما $i = 1, 2, 3, \dots$ المتغير العشوائي.

وسوف يتم استخدام أنموذج الابطاء التلقائي الموزع (ARDL)، Autoregressive Distributed Lag، وهو يتميز بكونه يلائم العينات الصغيرة، ولا يشترط أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة ذاتها، كما أن خلوه من الارتباط الذاتي، يجعل القيم المقدرة كفؤة وغير متحيزة. ولغرض تقدير الأنموذج نتبع الخطوات الآتية:

5.1. اختبار استقرارية المتغيرات لديكي فولر الموسع (ADF):

الجدول (5) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأنموذج، إذ يمكن ملاحظة عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى (At Level)، أي أن المتغيرات غير متكاملة من الدرجة $I(0)$ ، إلا أنها استقرت جميعاً عند أخذ الفروق الأولى (At First Difference)، مع وجود قاطع واتجاه، عند مستوى معنوية (1%)، في حين أن سلسلة المتغيرين (GDP) و (EPC) قد استقرت في حالات الفروق الأولى الثلاث، وعند مستوى

معنوية (1%) أيضاً، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من الدرجة (1)، عليه نرفض فرضية العدم H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، أي أنها لا تحتوي على جذر الوحدة. جدول (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
		GDP	EPC	EPI
With Constant	t-Statistic	0.3062	-0.0555	2.6490
	Prob.	0.9759	0.9475	1.0000
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0253	-2.0925	1.2905
	Prob.	0.5705	0.5345	0.9999
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.3614	0.8331	2.9982
	Prob.	0.9541	0.8873	0.9989
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(GDP)	d(EPC)	d(EPI)
With Constant	t-Statistic	-5.7079	-7.7359	-1.3223
	Prob.	0.0000	0.0000	0.6069
		***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.8519	-7.8987	-4.5313
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0052
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3045	-7.3498	-0.7690
	Prob.	0.0000	0.0000	0.3751
		***	***	n0
Notes:				
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant				
b: Lag Length based on SIC				
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

5.1. تقدير دالة الناتج المحلي باستخدام نموذج ARDL.

بعد إجراء تقدير نموذج الانبطاء التلقائي الموزع (ARDL) لدالة الناتج المحلي، وبفترات إبطاء (3) أعوام للمتغيرات المستقلة، و (4) أعوام للمتغير التابع، تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (6):

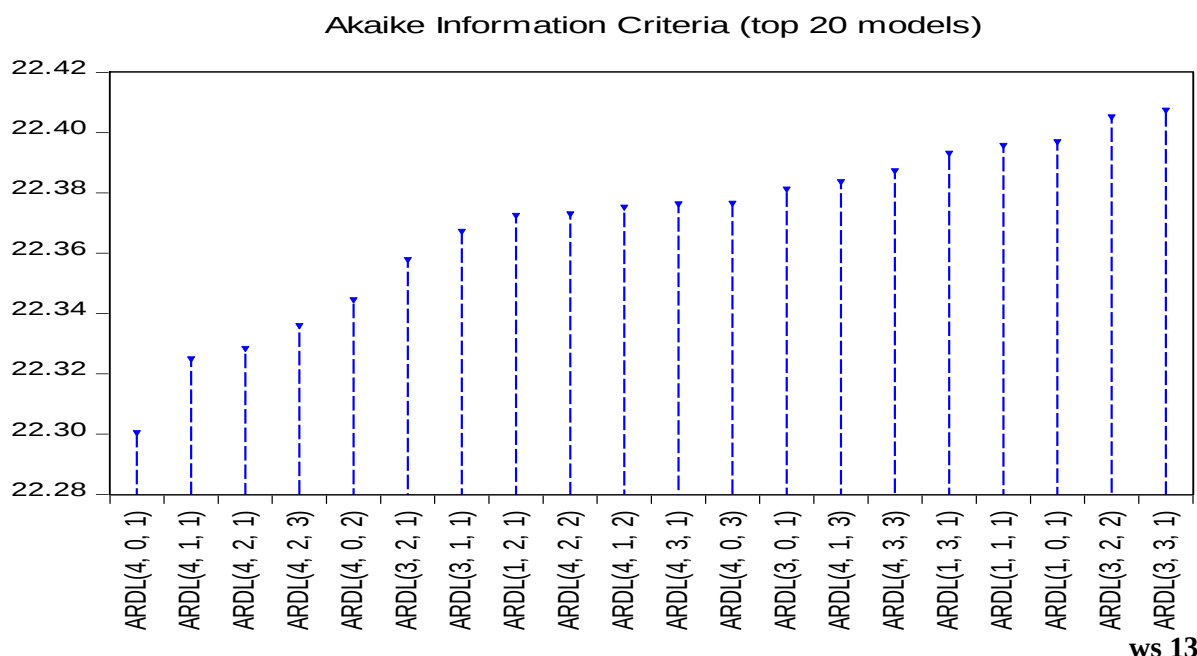
جدول (6) نتائج انموذج ARDL لدالة الناتج المحلي الاجمالي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.420357	0.163243	2.575033	0.0152
GDP(-2)	-0.049675	0.199913	-0.248482	0.8055
GDP(-3)	-0.083387	0.208207	-0.400502	0.6916
GDP(-4)	0.279367	0.134955	2.070074	0.0471
EPC	1.519748	0.296552	5.124720	0.0000
EPI	1.784060	0.587725	3.035535	0.0049
EPI(-1)	-1.559363	0.635200	-2.454918	0.0201
C	5662.701	3439.720	1.646268	0.1101
R-squared	0.982863	Mean dependent var		97749.81
Adjusted R-squared	0.978865	S.D. dependent var		105590.8
S.E. of regression	15350.75	Akaike info criterion		22.30038
Sum squared resid	7.07E+09	Schwarz criterion		22.64513
Log likelihood	-415.7072	Hannan-Quinn criter.		22.42304
F-statistic	245.8047	Durbin-Watson stat		1.696001
Prob(F-statistic)	0.000000			

يُظهر الجدول أن القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر ($R^2 = 0.9829$)، وكانت قيمة ($Adjusted R_squared = 0.9789$)، مما يشير إلى أن ما يزيد على (97%) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي GDP) يمكن تفسيرها بالتغيرات التي تحصل في المتغيرين المستقلين (EPC, EPI). كما يظهر الجدول أن قيمة (F) المحتسبة بلغت نحو (245.8)، وهي معنوية عند مستوى (1%)، مما يعني أن الأنموذج المقدر معنوي عند مستوى (1%).

2.5. تحديد فترات الابطاء المثلى،

شكل (10) فترات الابطاء المثلى



المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVie

يتضح من الشكل البياني (10) أن فترات الابطاء المثلى هي (4، 0، 1)، إذ تم اختيار القيمة الأدنى بالاعتماد على معيار (Akaike).

3-5. اختبار الحدود للأنموذج المقدر Bound Test:

جدول (7) نتائج اختبار الحدود Bound Test للأنموذج المقدر

Test Statistic	Value					
F-statistic	11.11925	Bound Critical Values				
	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
35	2.845	3.623	3.478	4.335	4.948	6.028
40	2.835	3.585	3.435	4.26	4.77	5.855
Asymptotic	2.63	3.35	3.1	3.87	4.13	5

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *EViews 1*

الجدول (7) يوضح نتائج اختبار الحدود، وتظهر فيه أن قيمة F (3) المحتسبة تساوي (11.11925)، وهي أكبر من القيمة الحرجة العليا لها، والتي بلغت (6.028) عند مستوى معنوية (1%)، مما يعني رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول الفرضية البديلة (H_1)، أي القبول بفرضية وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج المقدر.

4.5. الاختبارات التشخيصية:

1.4.5. اختبار تغاير البواقي اعدم تجانس التباين:

الجدول (8) يوضح نتائج اختبار عدم تجانس التباين، وتظهر فيه القيمة الاحتمالية لكل من (F) المحتسبة و (χ^2) (Square) غير معنويتان عند مستوى (5%)، وهذا يشير إلى أن الأنموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (8) نتائج اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Harvey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.277918	Prob. F(7,30)	0.2944
Obs*R-squared	8.728272	Prob. Chi-Square(7)	0.2728
Scaled explained SS	6.064889	Prob. Chi-Square(7)	0.5322

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *EViews 13*

2.4.5. اختبار الارتباط التسلسلي مضروب لاخرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي:

من خلال الجدول (9) يلاحظ أن القيمة الاحتمالية لكل من (F) المحتسبة و (χ^2) (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول الفرضية البديلة (H_1)، أي لا يعاني الأنموذج المقدر مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (9) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.949354	Prob. F(2,28)	0.3991
Obs*R-squared	2.413179	Prob. Chi-Square(2)	0.2992

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *EViews 13*

2.8.5. تقدير معالم الأجل الطويل:

الجدول (11) يبين معالم الأجل الطويل المقدرة، إذ يظهر أن زيادة الانفاق الجاري في العراق له تأثير معنوي موجب على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية (1%)، مما يشير إلى أن زيادة هذا الانفاق بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي في الأجل الطويل بمقدار (3.5)، ويعزى ذلك إلى أثر مضاعف الانفاق الذي يعكس الارتفاع الكبير في الميل الحدي للاستهلاك، والذي ينسجم مع الطبيعة الريعية لاقتصاد العراق ذات الطابع الاستهلاكي. ومع التوسع الكبير بالتوظيف الحكومي يزداد حجم التأثير الذي يمارسه الانفاق العام الجاري في توليد الدخل، سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر. أما التغير الانفاق الاستثماري وكما يظهر في الجدول المذكور، فليس له تأثير معنوي في الناتج على الأمد الطويل، والذي يشير إلى عدم كفاءة الانفاق الاستثماري في العراق، لاسيما في ظل اعتماد موازنة البنود.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EPC	3.507072	0.489985	7.157507	0.0000
EPI	0.518526	1.410990	0.367491	0.7158
C	13067.62	7772.381	1.681290	0.1031
EC = GDP - (3.5071*EPC + 0.5185*EPI + 13067.6248)				

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

6. الاستنتاجات والتوصيات:

1-6. الاستنتاجات:

1. كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة محددة ذات اتجاه ثابت بين الانفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة 1980-2021، وإنما تتغير بحسب العوامل المحيطة المؤثرة، كالوضع المالي والأمني والسياسي والاقتصادي... الخ، كما أنها تعتمد بشكل كبير على مكونات الانفاق العام نفسه، وكذلك على السياسة المالية ونظام الموازنة الذي تعتمد عليه الحكومة. وهذا خلاف الفرضية التي انطلق منها البحث، إذ ليس بالضرورة أن يكون الناتج المحلي دالة في الانفاق العام.

2. طبيعة التأثير الذي يمكن أن يمارسه الانفاق العام، سواء كان جارياً أم استثمارياً، على الناتج المحلي الإجمالي، تعتمد وبدرجة كبيرة على كونه منتجاً أم غير منتج، وعلى هذا الأساس يتحدد أيضاً اتجاه العلاقة.

3. في المدة 1980-1990، وبسبب ظروف الحرب، كانت العلاقة بين الانفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي في بداية المدة سالبة، إذ أن التوسع بالإنفاق قابله انكماش بالناتج، لكن هذه العلاقة تحولت إلى إيجابية في الأعوام اللاحقة، ومن ثم تحولت مرة أخرى إلى علاقة سالبة بعد انتهاء الحرب، أذ شهد الناتج ارتفاعاً كبيراً في الوقت الذي انخفض فيه الانفاق بشكل ملحوظ.

4. في المدة 1991-2000، كانت العلاقة بين الانفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي سالبة، إذ شهدت هذه المدة انخفاضات متواصلة في الانفاق الحكومي نتيجة لفرض الحظر الاقتصادي وتردي الوضع المالي للحكومة، في حين شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً متواصلاً خلال المدة ذاتها بسبب زيادة الطلب على المنتجات المحلية.

5. خلال المدة 2001-2010، كانت العلاقة بين الانفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي بشكل عام موجبة، وجاءت هذه العلاقة الموجبة نتيجة لقرارات الحاكم العسكري "بريمر" بخصوص السياستين المالية والنقدية، والتي أدت إلى تضائل نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.

6. المدة 2010-2021، كانت العلاقة بين الانفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي موجبة أيضاً، وذلك لنفس الأسباب الواردة في الفقرة السابقة، إذ أن القرارات الاقتصادية والمالية والتجارية التي اتخذتها سلطة الاحتلال قد أسست لهيكل اقتصادي جديد مبني على أساس الاعتماد على إيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، وكذلك الاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية معظم حاجات العراق من السلع والخدمات.

7. أصبح الاتفاق العام بعد 2003 مرتبط بشكل مباشر بالإيرادات النفطية، وكما أنه أصبح المصدر الرئيس والمباشر لتوليد الدخل وتحديد حجم الاقتصاد، دون أن يكون له دور في توليد مصادر مستدامة للقيمة المضافة والدخل.

8. اعتماد العراق على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة من ناحية، والعلاقة الموجبة بين الاتفاق والنتائج من ناحية أخرى، يكشف عن الهشاشة المالية والاجتماعية والاقتصادية، وسهولة تعرضه للخدمات الخارجية، الأمر الذي يؤكد على ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق لمواجهة التحديات المختلفة، ومن أبرزها الأمن الغذائي.

9. ومن خلال اختبارات الانموذج القياسي تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات، من أبرزها:
أ. تقدير معالم الأجل القصير كشف عن أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وحدة واحدة تؤدي إلى انكماشه بعد ثلاثة اعوام بمقدار (-0.279)، ويعزى ذلك طبيعة اقتصاد العراق الذي يتصف بارتفاع كل من الميل الحدي للاستهلاك، ودرجة الاعتماد على الاستيراد في تلبية الطلب المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب الدخل، وتقليل أثر المضاعف، ويعيق عملية الادخار وتكوين رؤسالم.

ب. عند زيادة الانفاق الاستثماري (EPI) وحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام بمقدار (1.784)، إذ تبين أن الانفاق الاستثماري يمارس تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي في العام الأول وبشكل مباشر عن طريق الدخل التي تحصل عليها عناصر الإنتاج جراء مشاركتها في النشاط الاستثماري.

ت. من خلال تقدير معالم الأجل الطويل تبين أن زيادة الانفاق الجاري في العراق له تأثير معنوي موجب على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، مما يشير إلى أن زيادة هذا الانفاق بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي في الأجل الطويل بمقدار (3.5)، ويعزى ذلك إلى أثر مضاعف الانفاق الذي يعكس الارتفاع الكبير في الميل الحدي للاستهلاك، والذي ينسجم مع الطبيعة الريعية لاقتصاد العراق ذات الطابع الاستهلاكي.

ث. التغير الانفاق الاستثماري ليس له تأثير معنوي في الناتج على الأمد الطويل، مما يشير إلى عدم كفاءة الانفاق الاستثماري في العراق، لاسيما في ظل اعتماد موازنة البنود.

2.6. التوصيات.

1. لابد من السعي لتنويع مصادر تمويل الموازنة العامة، إذ أن اعتمادها على إيرادات النفط يجعل الاقتصاد عرضة للقلبات الحادة، ويتسبب في إضعاف التأثير الإيجابي المفترض للأنفاق العام على الناتج، فضلاً عن إمكانية عكسه من الإيجابي إلى السلبي.

2. ضرورة تضمين السياسة المالية توجيه الانفاق العام نحو بناء قاعدة انتاجية ضمن استراتيجية شاملة لإيجاد قطاعات حقيقية ذات قدرة ذاتية على خلق قيمة مضافة وتوليد الدخل.

3. الحرص على وضع أهداف تنموية للإنفاق العام، والعمل على تحقيقها من خلال اعتماد موازنة البرامج والأداء بدلاً عن موازنة البنود، وذلك لرفع كفاءة الانفاق العام، وإعطاء أهمية أكبر لأبواب الانفاق المنتجة.

4. ينبغي توظيف الانفاق العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والحيلولة دون استغلاله للأغراض السياسية.
5. خصوصية الاقتصادات الريعية، بكونها تركز على الموارد الناضبة، تقتضي استثمار الوفرة المالية المؤقتة في تحقيق تنمية مستدامة لضمان حقوق الأجيال القادمة.
6. السعي للحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني، إذ أظهرت الدراسة أن فقدان هذا الاستقرار يعدّ أحد الأسباب الرئيسة لاضطراب العلاقة بين الانفاق والنتاج، وحرّفها نحو الاتجاهات غير المنتجة.

أولاً: المصادر العربية:Reference

1. بول أي. سامويلسون، و وليام دي نوردهاوس. (2006). علم الاقتصاد (ط1). بيروت، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
2. جريدة الوقائع العراقية. (2004). سياسة تحرير التجارة. تعليق الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على التبادل التجاري. بغداد، العراق: وزارة العدل العراقية.
3. دائرة الاحصاء والأبحاث. (2016). التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2015. العراق: البنك المركزي العراقي.
4. دائرة الاحصاء والأبحاث. (2020). التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2019. العراق، بغداد: البنك المركزي العراقي.
5. دائرة الاحصاء والأبحاث. (2021). التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2020. العراق ، بغداد: البنك المركزي العراقي CBI.
6. دائرة الاحصاء والأبحاث. (2022). التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2021. العراق، بغداد: البنك المركزي العراقي CBI.
7. رجاء عزيز بندر، و ايمان عبد الرحيم كاظم. (2018). أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2016. مجلة الدراسات النقدية والمالية- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث.
8. سوزي عدلي ناشد. (2006). المالية العامة (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
9. عاطف وليم أندراوس. (2010). الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة - الضرائب، الانفاق العام، الموازنة العامة (الطبعة الأولى). الاسكندرية، جمهورية مصر العربية: دار الفكر الجامعي.
10. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. (2003). التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي. العراق، بغداد: البنك المركزي العراقي.
11. مهدي بن عبد الملك السلطان، و أحمد بن بكر البكر. (2016). مفهوم الناتج المحلي الاجمالي- دراسة وصفية. الرياض: مؤسسة النقد العربي السعودي.
12. نزار الدين العيسى، و ابراهيم سليمان قطف. (2006). الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات (الطبعة الأولى). عمان، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

Security Council. (1995). *United Nations Security Council Resolution 986*. New York: United Nations- Security Council.

.Sushil sanjay Dhir - Julia Connell. Renu Agarwal . (2018) .
Andolfatto, D. (2005). *Macroeconomic Theory and Policy*. canada: Simon Fraser University.

Backhaus, J. G., & Richard, R. E. (2005). *Handbook of Public Finance*. Boston, New York, USA: Kluwer Academic Publishers.

Diamond, J. (1990). *Government Expenditure and Growth- How Does the Level and Composition of Such Expenditure Affect Aggregate Economic Growth? Findings from a Study of 38 Countries*. Washington, USA: International Monetary Fund.

Heller, P. S., & Diamond, J. (1990). *International Comparisons of Government Expenditure Revisited: The Developing*. Washington: International Monetary Fund (IMF).

.Liu Guitang Cui Fengru (2019) .

OECD. (2011). *Government at a Glance 2011- OECD*. Paris France: Organization for Economic Co-operation and Development Publishing.

.OECD (2020) .

.and etc Moreno-Dodson و Rabah Arzaki (2020) .

.Raed Safadi, and Daria Taglioni Ana Paula Cusolito (2016) .

UN. Security Council. (1990). *Detailed Report on his Implementation Plan*. New York: Security Council.

.UNCTAD (2020) .

Weerasekara, S. (2021). *Historical overview of the System of National Accounts*. Sri Lanka: Central Bank of Sri Lanka.

.World Bank (2020) .

.الإسكوا (2017) .

المديرية العامة للإحصاء والأبحاث (2003). *التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي*. العراق، بغداد: البنك المركزي العراقي.

بول أي. سامويلسون، و وليام دي نوردهاوس (2006). *علم الاقتصاد (المجلد الطبعة الأولى)*. بيروت، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

جريدة الوقائع العراقية (2004). *سياسة تحرير التجارة. تعليق الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على التبادل التجاري*. بغداد، العراق: وزارة العدل العراقية.

دائرة الاحصاء والأبحاث (2016). *التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2015*. العراق، بغداد: البنك المركزي العراقي.

- دائرة الاحصاء والابحاث. (2020). التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2019. العراق، بغداد: البنك المركزي العراقي.
- دائرة الاحصاء والابحاث. (2021). التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2020. العراق ، بغداد: البنك المركزي العراقي CBI.
- دائرة الاحصاء والابحاث. (2022). التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2021. العراق، بغداد: البنك المركزي العراقي CBI.
- رجاء عزيز بندر، و ايمان عبد الرحيم كاظم. (2018). أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2016. مجلة الدراسات النقدية والمالية- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
- سهيلة صبيح ناصر المياحي. (2013). سوزان عبد اللطيف جبارة. (60).
- سوزي عدلي ناشد. (2006). المالية العامة (المجلد الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- عاطف وليم أندراوس. (2010). الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة - الضرائب، الانفاق العام، الموازنة العامة (المجلد الطبعة الأولى). الاسكندرية، جمهورية مصر العربية: دار الفكر الجامعي.
- علي حسين خميس العنزي. (2004).
- علي محمد الخوري. (2020).
- فليح حسن خلف. (2010).
- مجموعة باحثين. (2019).
- مصطفى يوسف كافي. (2021).
- منظمة الامم المتحدة الإسكوا والأونكتاد. (2020).
- مهند بن عبد الملك السلطان، و أحمد بن بكر البكر. (2016). مفهوم الناتج المحلي الاجمالي- دراسة وصفية. الرياض: مؤسسة النقد العربي السعودي.
- نبيل جعفر المرسومي ، حسين حيدر محمد الجزائري. (2019).
- نزار الدين العيسى، و ابراهيم سليمان قطف. (2006). الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- وزارة التخطيط. (2020).
- وزارة التخطيط. (2020).
- وزارة المالية. (بلا تاريخ).

ثالثاً المواقع الالكترونية:

1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير <https://data.worldbank.org/indicator>
2. البنك المركزي العراقي- الموقع الاحصائي: <https://cbiraq.org/DataValues>
3. البنك المركزي العراقي – التقارير السنوية لسنوات مختلفة <https://cbi.iq/static>
4. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة. <https://www.cosit.gov.iq>

